مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٧٧**

الأربعاء، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد بيرغر
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد يانغ تاو
	فرنسا	السيد بون
	غابون	السيد مونغارا – موسوتسي
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	لبنان	السيد عساف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هندري
	نيجيريا	السيد أونوو
	الهند	السيد فيناي كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2011/751)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2011/751)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كارين لاندغرين، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد بول سيغر، الممثل الدائم لسويسرا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة، بصفته رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لبوروندي في لجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/751، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كارين لاندغرين.

السيدة لاندغرين (تكلمت بالفرنسية): منذ أخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى مجلس الأمن في أيار/مايو (انظر S/PV.6538)، حدث تقدم يظهر أن بوروندي تمضي قدما في جهودها لبناء السلام، إلى حد كبير، حسبما كنا نأمل.

كما حدثت تطورات يمكن أن تعرض هذا التقدم للخطر وثمة آفاق اجتماعية واقتصادية طويلة الأجل حافلة بالتحديات.

فقد ذكرت المجزرة التي راح ضحيتها ٣٩ شخصا في ١٨ أيلول/سبتمبر في حانة على مشارف بوجمبورا الكثيرين بماضي بوروندي الأليم. وفي صباح اليوم التالي، دُعيت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى الانضمام للرئيس نكورونزيزا في زيارة مسرح الهجوم المدمر، حيث كانت ٢٣ جثة لا تزال ملقاة. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت لجنة تحقيق تقريرها إلى المدعي العام للبلد. وجرى في الشهر الماضي توجيه الاتهام إلى ٢١ شخصا ألقي القبض عليهم عقب الهجوم، ووُجهت إلى ستة من المتهمين بالتخطيط للهجوم اتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

وطعن محامو الدفاع في العديد من جوانب إجراءات المحاكمة، بما في ذلك زعمهم أن المحامين لم تتح لهم الفرصة لمقابلة موكليهم أو الإطلاع على تقرير لجنة التحقيق. وستجري متابعة المحاكمة عن كثب وستكون اختبارا حاسما لاستقلال النظام القضائي في بوروندي ونزاهته. ومع ذلك، أريد أن أشدد على أن الهجوم كان في الأساس حادثة منعزلة وأن الحالة الأمنية في البلد لا تزال هادئة بصفة عامة.

يبدو أن الأشهر الستة الماضية قد أشارت إلى الطريق نحو تطبيع العلاقات بين الحكومة والأحزاب السياسية غير الممثلة في البرلمان. أعربت الحكومة في كثير من الأحيان عن استعدادها للدخول في الحوار، كما فعل ذلك النائب الأول للرئيس عندما أطلق اجتماعات فصلية مع الأحزاب السياسية المسجلة. و لم يشارك التحالف الديمقراطي من أجل التغيير – إكيبيري في تلك الاجتماعات. إنني أشجع الحكومة والأحزاب على مواصلة جهود الحوار دون كلل.

إن إلقاء القبض على أعضاء بعض تلك الأحزاب، بل اغتيالهم، وكذلك توفر معلومات موثوقة بشأن التوظيف والتنظيم والتدريب الشبه العسكري من قبل أعضاء بعض مجموعات وأحزاب المعارضة، أمور ألقت بظلالها على احتمالات تطبيع العلاقات بين الحكومة والمعارضة من خارج البرلمان. وينبغي تشجيع جميع أصحاب المصلحة البوروندیين على المطالبة بوقف الاغتيالات وفك الارتباط مع الجماعات المسلحة.

بالنظر إلى أن بوروندي بلد لا يزال بصدد الخروج من عدة سنوات من الصراع، فيتعين الإشادة بها على ما حققته من حرية سياسية نسبية في سياق دستورها لما بعد المرحلة الانتقالية. ثمة حاجة الآن لضمان أن لا يحصل أي تراجع فيما يتعلق بالمجال السياسي، بما في ذلك نتيجة لمضايقة وسائل الإعلام والمجتمع المدني.

ينعكس مستقبل البلد في رئاسة بوروندي لسنة واحدة لجماعة شرق أفريقيا، التي توجت بعقد مؤتمر قمة في بوجمبورة بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تميز بالتفاؤل والأمل والعزم. وجرت الإشادة ببوروندي نظير إسهامها في توسيع التكامل من خلال تنفيذ البروتوكول المتعلق بالسوق المشتركة والتقدم المحرز في المباحثات بخصوص العملة الموحدة والاتحاد السياسي. لقد غلبت على المناقشة تلك الرؤية لتوسيع التكامل وارتباط بوروندي بجماعة شرق أفريقيا التي تتسم بقدر متزايد من الفعالية. يوفر ذلك فرصة لتقوية استقرار البلد وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه.

مع ذلك، وبالنسبة للعديد من البوروندیين، تظل الجماعة مفهوما فضفاضا. ولا تزال قدرة بوروندي على الاستفادة من الجماعة في حاجة إلى التقوية. يسعى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى مواصلة دعمه للحكومة حتى يتسنى لها المضي قدما بعملية تكاملها.

اسمحوا لي مرة أخرى أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالدور الهام الذي تضطلع به بوروندي، رغم ما تواجهه من تحديات، لأجل تعزيز السلام والأمن في المنطقة. ففي سياق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، نشرت بوروندي العديد من قواتها في الصومال وعانت من خسائر فادحة.

لقد حققت بوروندي تقدما مهما هذه السنة في مجال العدالة الانتقالية. فقد أنشئت لجنة تقنية في حزيران/يونيه للنظر في تعهدات بوروندي والممارسة الدولية في ذلك المجال، وكذلك إعداد مشروع قانون وميزانية بشأن لجنة الحقيقة والمصالحة. قدمت اللجنة تقريرها إلى الرئيس نكورونزيزا في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وبتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أحال إلي ذلك التقرير السيد لورون كفكور، وزير الخارجية والتعاون الدولي الحالي والرئيس السابق للجنة.

يتجلى المقصد الأساسي للتقرير في مشروع القانون. إجمالا، فإنه يؤكد على المبادئ الأساسية للجنة الحقيقة والمصالحة. ويعيد التأكيد على مبادئ استقلالية ونزاهة اللجنة، ويشير بوضوح إلى أنها لن تكون آلية قضائية، ويعهد إلى اللجنة بتحديد جميع الانتهاكات والجرائم. مع ذلك، فإنه يشير إلى أن عمل اللجنة يجب ألا تنتقص من اختصاصات المحكمة الخاصة.

ولا تعكس بعض الأحكام توصيات المشاورات الوطنية بخصوص العدالة الانتقالية التي اختتمت سنة ٢٠١٠. يقترح التقرير إنشاء لجنة حقيقة ومصالحة تتألف من البوروندیين فقط، بينما أوصت المشاورات الوطنية بلجنة تضم البوروندیين وغير البوروندیين. وأوصت تلك المشاورات أيضا بأن يضم فريق التوظيف ممثلين للحكومة والمجتمع المدني والأمم المتحدة – وهو ما لم ينص عليه مشروع القانون.

إنني أثني على التعاون بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة، الذي طبع المرحلة التحضيرية، التي وفرنا خلالها

الخبراء إلى جانب الدعم المادي واللوجستي. سيؤدي الحل الإيجابي للمسائل المعلقة إلى تعزيز ثقة المجتمع الدولي، مما يتيح الحصول على دعمه التام وعلى الموارد الضرورية لهذه العملية التي طال انتظارها بغية تمكين بوروندي من تحمل مسؤوليتها عن ماضيها. إننا نتطلع إلى الاستمرار في التشارك مع الحكومة وباقي الشركاء بغية التوصل إلى عملية تتقيد بشكل وثيق بالمعايير الدولية.

إن اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، المنشأة من خلال قانون يتماشى مع مبادئ باريس، تشكل إنجازا آخر جديرا بالذكر تحقق سنة ٢٠١١. قد شرعت اللجنة في عملها مباشرة بعد أداء أعضائها اليمين في شهر حزيران/يونيه الماضي. . وجاء ذلك في وقت يشهد استمرار التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان في بوروندي. وفي الأشهر الأخيرة، تم استدعاء العديد من الأعضاء البارزين في المجتمع الحيوي للمدافعين عن حقوق الإنسان في بوروندي للمثول أمام مكتب المدعي العام في بلدية بوجمبورا لأخذ أقوالهم، وكذلك تم استدعاء ممثلين عن المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وواجه المحامون أيضا السجن. ولوسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني والقضاء أدوار مهمة يضطلعون بها في مجال توطيد السلام، ويساورني القلق من أن يجري تقييد هذه الأدوار.

إن توطيد السلام في بوروندي أيضا لا تزال تشوبه عمليات قتل ذات دوافع سياسية. منذ إعداد تقرير الأمين العام (S/2011/751)، وثق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ١١ حالة أخرى يشتبه أنها عمليات قتل خارج نطاق القانون، ليصل عدد الحالات التي وثقتها البعثة إلى ٥٧ خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وتتوقع الأمم المتحدة على نحو حازم أن الحكومة سوف تتخذ إجراءات سريعة وحاسمة لمنع عمليات القتل المرتبطة بموظفيها والتحقيق فيها ومعاقبة المسؤولين عنها.

وقد تمت بالفعل إثارة العديد من هذه المخاوف في تقرير ٣١ أيار/مايو (A/HRC/17/50) الذي أعده الخبير المستقل السابق المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، السيد فتساه أوغرغوز، الذي أوصى بأن تتخذ الحكومة جميع الخطوات اللازمة لتقديم قوات الدفاع والأمن للعدالة، إلى جانب أي أشخاص آخرين يشتبه في أنهم قد ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وحث الخبير المستقل أيضا الحكومة على مواصلة وتعزيز جهودها من أجل تقوية السلطة القضائية، بما في ذلك توظيف القضاة وكفالة استقلاليتهم. وسوف تواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم الكامل لجميع هذه الجهود، وتشجيع جهود التحقيق الوطنية وتعزيزها من خلال الإجراء الاعتيادي لتشريح الجثث، وإجراء التحقيقات باستخدام الطب الشرعي.

كما يدرك المجلس جيدا، فإن تلك التطورات تتكشف على خلفية الفقر المدقع. ويعطي التقرير المعروض على المجلس لمحة عن هذا الحرمان الذي تفاقمه الكثافة السكانية العالية وبطالة الشباب. تشكل العلاقة بين ضغط الطلب على الأراضي والنمو السكاني مصدر قلق خاص. بينما حققت بوروندي مكاسب مهمة في مجال التعليم المدرسي، فقد أخفقت في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، وخفض معدل وفيات الأمهات والأطفال، والحصول على مياه الشرب المأمونة، وسوء التغذية وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). يتعين التخفيف من الضغوط المادية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تواجهها بوروندي وإدارتها بشكل يتيح توطيد السلام الذي حققه البلد بشق الأنفس، وعدم الإضرار به.

إن بوروندي في المرحلة النهائية من استكمال إستراتيجيتها الثانية للحد من الفقر، التي توفر أساسا منتظما يمكن من خلاله للبلد مع شركائه، التصدي لتحدياته

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتعمل الحكومة والأمم المتحدة والبنك الدولي ولجنة بناء السلام معا لتنظيم حدث خاص بالشركاء سنة ٢٠١٢، سيشكل فرصة لتسليط الضوء على التقدم المحرز وجذب المعونة والاستثمار.

وبينما نتوقع هذا التطور الإيجابي، فستكون المشاركة الإقليمية القوية والمستمرة مطلوبة إلى جانب نهج مشترك بين الحكومات الشريكة، والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في دعمنا لتوطيد السلام في بوروندي وجهود التنمية الاقتصادية.

كما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام، كان لدينا انتقال سلس وفعال من البعثة السابقة الأكبر، مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، إلى أثرنا الخفيف الجديد في مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وتظل هذه بعثة متكاملة، وإن كان هيكلها يستهدف تيسير الانتقال إلى تواجد للأمم المتحدة في شكل فريق قطري في نهاية المطاف.

ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي بصدد وضع مشروع نقاط مرجعية للإعداد لهذا الانتقال. واسمحوا لي أن أذكر تلك النقاط المرجعية الرئيسية الجاري بلورتها بإيجاز.

فيما يتعلق بالعملية الديمقراطية في بوروندي، نتوقع أن نرى تقدماً مستمراً في حل الخلافات السياسية عن طريق الحوار والمشاركة. أما بالنسبة للأمن والاستقرار في البلد، فنتوقع هيكلاً أمنياً وما يتصل به من رقابة ديمقراطية، بما يمكّن بوروندي من الاستجابة بفعالية للشواغل الأمنية الداخلية والدولية مع احترام القواعد العالمية والحقوق. ونتوقع تقدماً مستمراً في مجال العدالة الانتقالية، وإنشاء مؤسسات شرعية وديمقراطية وخاضعة للمساءلة، على المستويين الوطني إلى المحلي. ونتطلع إلى نظام قضائي مستقل ويسهل الوصول إليه وموثوق به على نحو متزايد، إلى جانب تعميق ثقافة النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وإنني أتطلع إلى تقديم تقرير للمجلس بشأن تلك النقاط المرجعية المقترحة بمزيد من التفصيل.

وبانتهاء ولاية البعثة، سيكون من المهم أن تستمر الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في تقديم الدعم لتعزيز المؤسسات الوطنية. وأولويتنا الآن أن يكون لدينا تصور مشترك لذلك في إطار البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، وإدماج هذه العناصر في عمل الفريق.

وفي غضون ذلك، هناك تعاون جيد بيننا، بما في ذلك بشأن عدد من المشاريع مثل البرنامج الذي يمول من خلال إسهام بمبلغ ٩,٢ مليون دولار من صندوق بناء السلام، لدعم إعادة الإدماج الاجتماعي – الاقتصادي المستدام للسكان المهمشين في ثلاثة من المقاطعات المتاخمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وما زلنا نبحث عن تمويل إضافي لهذا القطاع الحيوي لتغطية مقاطعات أخرى ليست بأقل حاجة إلى ذلك.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالممثل الدائم الجديد لبوروندي لدى الأمم المتحدة في نيويورك، السفير هرمنغيلد نيونزيما، كما أشكر الممثل الدائم السابق، السفير زكاري غاهوتو، على التعاون الطيب الذي أبداه.

إن الطريق للخروج من العنف السابق طويل وشاق، حسبما يعرف العالم. وفي عام ٢٠١٢، يتوقع أن تحقق بوروندي مزيداً من الخطوات على ذلك الطريق من خلال إطلاق عملية رسمية للحقيقة والمصالحة والعدالة. ومن المفهوم أنه يجب أن تكون هذه العملية جامعة. وأمامنا بعد فترة انتخابات عام ٢٠١٥، التي دعا الرئيس نكورونزيزا جميع الأطراف السياسية الفاعلة مؤخراً إلى البدء بالاستعداد لها. وفي التصدي للتحديات المستمرة المتمثلة في ترسيخ السلام والتنمية، تستحق حكومة بوروندي وشعبها التزامنا المستمر ودعمنا القوي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة لندغرين على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بول سيغر.

السيد سيغر (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي، على دعوتي للكلام بصفتي رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام.

عدت من زيارة استغرقت أسبوعاً لبوروندي في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، والانطباعات التي تكونت لدي في الميدان تؤكد إلى حد كبير التقييم والتحليل الواردين في التقرير الممتاز للأمين العام (S/2011/751) وفي الإحاطة الإعلامية للسيدة كارين لندغرين. فقد حقق البلد بعض التقدم في مجالات مختلفة بالفعل، بما في ذلك إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، التي تكلمت عنها السيدة لندغرين للتو، وإنشاء مكتب لأمين المظالم، ومواصلة عملية العدالة الانتقالية.

لقد أعجبت بصفة خاصة برئيس اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وأمين المظالم، فمن خلال التزامهما ونزاهتهما، يسهمان في تحسين أداء المؤسسات والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان. وهذه المؤسسات مهمة لتعزيز الثقة بين الشعب والسلطات.

ومع ذلك، فإن الاتصالات المختلفة التي أجريتها مع عدد من ممثلي المجتمع المدني ومؤسسات الدولة وكذلك ممثلي المجتمع الدولي في الميدان تؤكد الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام ومؤداها أن تحديات كبيرة ما زالت باقية على الطريق إلى بناء السلام.

وفي رأيي، تتمثل العقبات الرئيسية الثلاث التي ينبغي التغلب عليها في الحالة الاجتماعية – الاقتصادية، والهوة السياسية القائمة بين الحكومة والمعارضة خارج البرلمان، وترتبط بذلك حالة حقوق الإنسان. وبما أن تقرير الأمين العام يعدد أوجه القصور تلك تفصيلاً، فلن أكررها هنا توفيراً للوقت. وأود فحسب أن أقول إنني أشاطره الرأي.

وهذا يبين، في رأيي، أن أسس التعاون بين اللجنة وحكومة بوروندي، التي توصلنا بمقتضاها إلى اتفاق، كما يرد في وثيقة نيسان/أبريل ٢٠١١ التي تكلمت عنها في إحاطتي الإعلامية السابقة في أيار/مايو الماضي، ما زالت سارية. ومع ذلك، وفي ضوء تطورات الموقف ورغبات حكومة بوروندي، ستركز لجنة بناء السلام أكثر مستقبلاً على تعبئة الموارد من أجل تنفيذ استراتيجية البلد لخفض الفقر.

وفي واقع الأمر، فإن إدماج المجموعات المتضررة بالصراع في المجتمع يمكنها من أن تعيش بكرامة ويحد من خطر عودة المقاتلين السابقين إلى حمل السلاح مرة أخرى والعودة إلى العنف نظراً لغياب البدائل. ويصدق هذا بشكل خاص في حالة الشباب، الذين ظلت معدلات البطالة في صفوفهم مرتفعة للغاية. فالعمل لا يعطيهم شعوراً بالهدف في الحياة فحسب، بل يشعرهم كذلك بأنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع. وفي هذا الصدد، يمثل الاندماج الاجتماعي – الاقتصادي ركيزة رئيسية لبناء السلام.

وأثار إعجابي بشكل خاص حالة شاب عمره ١٨ عاما من مقاتلي القوات الوطنية للتحرير السابقين، الذي انشأ رابطة لإنتاج الأرز بالمشاركة مع نساء محليات وبدعم من صندوق لجنة بناء السلام. وقد حققت تلك الرابطة ربحاً قدره ٠٠٠ ٧ دولار، وهي ثروة صغيرة في بوروندي، والمشروع مستمر بنجاح. وينبغي لنا أن نكرر مثل هذه المشاريع، إلا أن البلد لا يستطيع أن يفعل ذلك وحده بدون دعم دولي.

وكما ذكرت السيدة لندغرين، فقد صرف صندوق بناء السلام مؤخراً قرابة ١٠ ملايين دولار إضافية لدعم المشاريع من هذه النوعية، وأتوجه بخالص الشكر للصندوق

على ذلك القرار. ومع الترحيب بهذا الإسهام، إلا أنه لا يكفي لتلبية الطلب. وكما قالت السيدة لندغرين، لا بد لنا من توفير ١٥ مليون دولار إضافية في الأجل القريب.

وفي هذا الصدد، أود أن أضم صوتي إلى صوت الأمين العام والممثل الخاص في مناشدة المجتمع الدولي ألا ينسى بوروندي. وحكومة بوروندي تخطط لعقد اجتماعات دولية في عام ٢٠١٢ لتعبئة المساعدة المالية، ولن تألو التشكيلة نفسها جهداً من أجل تعزيز هذه المساعي وإنجاحها.

إنني أدرك تماماً أن البيئة الدولية ليست مؤاتية لهذا النوع من المساعي. ومع ذلك، ومقارنة بالتكلفة المرتفعة لعملية دولية لحفظ السلام، فإن تقديم الدعم المالي لتوطيد التطور السياسي والتنمية الاقتصادية في بلد خارج من الصراع سيكون أقل كلفة بشكل كبير وأكثر جدوى اقتصادياً من عملية كبرى لحفظ السلام. والشركاء الرئيسيون، مثل البنك الدولي، الذي التقيت بمسؤوليه ثلاث مرات بالفعل، والمصرف الأفريقي للتنمية، والتقيت بمسؤوليه في تونس مؤخراً، مستعدون للعمل مع لجنة بناء السلام لدعم الانتعاش الاقتصادي لبوروندي.

إن التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تسعى الحكومة عن حق إلى تحقيقه لشعبها لن يكون مستداماً في غياب سيادة القانون ومؤسسات مستقرة موثوق بها. وقد بين لنا الربيع العربي مدى الترابط بين السلام وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى غرار الأمين العام، فإنني أحث حكومة بوروندي على تعميق وتسريع جهودها فيما يتعلق بالحوار السياسي. واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد. وأناشد الحكومة بصفة خاصة أن تسمح لأحزاب المعارضة غير الممثلة في الحكومة والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين بممارسة أنشطتهم بحرية، مع احترام القانون، ودون خوف من التهديد أو الاعتداء البدني.

إن التقارير التي تفيد أن أعضاء المعارضة يُحتجزون أو حتى يُقتلون تعسفاً على أيدي قوات حفظ القانون والنظام، إنما تثير القلق وتشوه صورة بوروندي كبلد ديمقراطي ينعم بالسلام. ولصالح حكومة بوروندي أن تعالج هذه الحالات بجدية وموضوعية وأن يقدم مرتكبوها إلى العدالة.

كما أدعو المعارضة إلى التخلي عن سياسة المقعد الخالي التي تعتمدها، وأن تنأى بنفسها عن كل أشكال العنف بصورة قاطعة وأن تشارك بشكل بناء في النقاش السياسي لصالح البلد. وعلى غرار الأمين العام، أتمنى أن تسمح الانتخابات القادمة، في عام ٢٠١٥، بمشاركة الأحزاب كافة بحرية وعلى قدم المساواة. والانتخابات ليست مهمة لبوروندي وحدها، بل أعتقد أنها ستوفر تقييما لجهودنا من أجل بناء السلام.

ما فتئت أعجب في كل مرة أزور فيها بوروندي بغنى ذلك البلد وخصائصه الإنسانية . فأهلها يستحقون مستقبلاً أفضل، وبصفتنا تشكيلة قطرية، فنحن على استعداد للإسهام في ذلك. وبالنظر إلى ردود الأفعال التي تلقيتها عبر الكثير من المحادثات، فإن من رأيي أن عمل لجنة بناء السلام، والزيارات التي قمت بها يحظيان بالتقدير. فهما بمثابة إشارة للبوروندين تؤكد لهم أنه لن يتم تجاهلهم من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

وأن تكون اللجنة هيئة تتألف من العديد من الدول، فإن ذلك يعطيها نفوذاً سياسياً كبيراً. وبالنسبة للدول التي تقدم الدعم المالي لبوروندي، فإن مشاركة لجنة بناء السلام تؤكد لها أن ذلك البلد جزءٌ من هيكل يوفر منبراً للحوار المؤسسي المنتظم بشأن جميع المسائل ذات الصلة بعملية بناء السلام. ويساعد دعم اللجنة على إكمال العمل التنفيذي

الممتاز الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام وفريقها في الميدان، والذي لا يتأتى بدونه للجنة بناء السلام الوفاء بولايتها. وأود أن أتوجه لها ولفريقها بخالص الشكر.

ختاماً، أود أن أتناول مستقبل التشكيلة القطرية في بوروندي. فعندما وافيت المجلس بمعلومات في ١٧ أيار/مايو (S/PV.6538)، ذكرت أن هدفنا النهائي هو إنهاء عمل اللجنة. وقد بدأت التشكيلة القطرية بالفعل التحضير لذلك الانتقال على نحو مرن وتدريجي. غير أن التحدي الرئيسي الذي ستواجهه اللجنة في المستقبل القريب، كما ذكرت في وقت سابق، يتمثل في قدرتها على دعم بوروندي في تعبئة مواردها اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ذلك الصدد، تركز اللجنة جهودها على مجالات تتصل بتقديم الدعم اللازم للجماعات المتضررة من الصراعات، وبالركيزة الأولى من استراتيجية الحد من الفقر، التي تتصدى للمسائل ذات الصلة ببناء السلام. وينبغي أن نكون قادرين بعد ذلك على مساعدة البلد على جذب القطاع الخاص، إذ أن رخاء شعب بوروندي يعتمد في نهاية المطاف على تنمية القطاع الخاص. وتعتزم التشكيلة القطرية أيضاً تقديم الدعم للمؤسسات الوطنية التي تؤدي دوراً أساسياً في مجالات سيادة القانون والحكم الرشيد، مثل اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، ومكتب أمين المظالم.

وعند اكتمال هذه المهام يكون الوقت قد حان للنظر في اتخاذ الإجراء المناسب فيما يتعلق بمدى التعاون المطلوب استمراره – فيما إذا كان الأمر كذلك – مع التشكيلة القطرية. ومن المحتمل أن يكون الخيار تقديم دعم أقل قوةً. ونحن ماضون نحو ذلك الاتجاه على أية حال، عبر عقد الاجتماعات على نحو متواتر في سياق الفريق التوجيهي، بدلاً عن عقد الاجتماعات في سياق التشكيلة القطرية برمتها. وأود أن أشكر بحرارة بعض البلدان الممثلة هنا في المجلس، التي شاركت بنشاط على نحو خاص في عمل الفريق التوجيهي، وخصوصاً بعض البلدان الأفريقية، والمملكة المتحدة، والصين. فقد كانت جهودها في غاية الأهمية وهي تحظى منا بالكثير من التقدير.

وكما قد يلاحظ المجلس، فإن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وإنني على استعداد لأن أشمر عن ساعد الجد وأتفانى في أداء تلك المهام، شريطة أن تواصل الحكومة إبداء اهتمامها وعزمها السياسي على المضي مع لجنة بناء السلام في ذلك المسار.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد سيغر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن إلى سعادة السيد أدولف ناهايو، مدير إدارة المنظمات الإقليمية والدولية في وزارة الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي.

السيد ناهايو (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أنقل إلى المجلس تحيات معالي السيد لوران كافكور الوزير الجديد للعلاقات الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي. فقد كان راغباً في الحضور إلى هنا بنفسه للاشتراك في تقديم هذا التقرير الأول (S/2011/751) عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ولكن الحكومة كلفته بمهمة أخرى في اللحظات الأخيرة. وقد طلب مني تقاسم البيان التالي مع المجلس.

حكومة جمهورية بوروندي ممتنة لمجلس الأمن على موافقته على مواصلة شراكته السياسية مع بوروندي عقب انتخابات عام ٢٠١٠. وهي ممتنة أيضاً للأمين العام، على جهوده، وخصوصاً تلك التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية التي عيّنت فريقاً فعالاً لبوروندي برئاسة السيدة كارين لندغرين. فقد أجرت الممثلة الخاصة للأمين العام وفريق عملها الانتقال من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي إلى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بطريقة

ناجحة وفي وقته المناسب. ونحن نثني عليهم لذلك الجهد. وينبغي لنا ألا نغفل ذكر التشكيلة القطرية للجنة بناء السلام في بوروندي، التي واصلت دعمنا في الجهود التي نبذلها في سبيل إيجاد حلول للتحديات التي لا تزال ماثلة على طريق السلام في بوروندي.

ونتوجه بالشكر أيضاً إلى مساعد الأمين العام المسؤول عن مكتب دعم بناء السلام، الذي مكنه التزامه ببناء السلام من تعبئة ما يربو عن ٩,٢ ملايين دولار تشكل مبلغاً إضافياً لترسيخ المكاسب التي تحققت في عمليات إعادة إدماج السكان المتضررين من الصراعات، وخاصةً في مقاطعات بوبانزا وسيبيتوكي وبوجمبورا الريفية، وكذلك توسيع جهود إعادة الإدماج في المقاطعات الأخرى.

ويقيّم تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٩٥٩ (٢٠١٠) من قبل بوروندي ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي على حد سواء. وفي ذلك الصدد، فإن الحكومة ممتنة للأمين العام وممثلته الخاصة لإدراكهما للتقدم المحرز في المجالات العديدة التي عالجها القرار. وتشمل هذه المجالات على وجه الخصوص، اعتماد الحكومة استراتيجية وطنية بشأن الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، واستعراض سياسات الدفاع والأمن الوطنيين، والإنشاء الفعال للجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، والتدشين الناجح لمكتب أمين المظالم، فضلاً عن إعداد الآليات اللازمة للتعامل مع العدالة الانتقالية. وأبلغت الحكومة سلفاً مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف أن هذه الآليات سوف يبدأ إنشاؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

وتقدمت المفتشية العامة للدولة فعلا بـ ١١ شكوى إلى الوزير العام كي ينظر فيها عام ٢٠١٢. ويمكّن القرار الذي سيصدر بشأن هذه الحالات وإغلاق ملفاتها، الخزانة من استرداد ما يزيد على ٢٠ بليون فرنك بوروندي ظلت مفقودة منذ عام ٢٠٠٧. وقد استعيد ما يقرب من ٢٠ مليوناً – ربع ذلك المبلغ – بالفعل إلى خزانات الدولة العامة. وتعرب حكومة بوروندي مرة أخرى عن امتنانها لإسهام الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في تحقيق هذه النتائج التي آلت ملكيتها إلى جهات مصلحة أخرى، هي في هذه الحالة، البرلمان والمجتمع المدني ووسائط الإعلام.

وفي الوقت نفسه، ينبغي السماح للحكومة بتوضيح الأسباب التي حالت دون تحقيق بعض النتائج حتى الآن، على الرغم من حسن النية والجهود المبذولة من أجل تحقيقها. يشير التقرير إلى ممارسات التعذيب والإعدامات خارج نطاق القضاء. وتود الحكومة التذكير بأن الصراع المسلح المستمر يعزى إلى العديد من العوامل. فأولاً، هناك وجود الأسلحة النارية غير المشروعة. فعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل نزع سلاح المدنيين، أدركت الحكومة أثناء حملة إعادة السلام في مقاطعة بوجمبورا الريفية أن مخزونات تلك الأسلحة لا تزال موجودة في البلد، وهي للأسف إرث تركته آخر حركة متمردة تعود إلى الانضمام إلى عملية السلام.وعلاوة على ذلك، فإن سهولة اختراق حدودنا تجعل البلد عرضة للاتجار غير المشروع بالأسلحة من قبل البلدان المجاورة، سواء بسبب اللصوصية أم المتمردين.

وربما يكون هذا العنف المسلح على صلة بتصفية الحسابات بين المقاتلين السابقين، والخصومات المتعلقة بملكية الأرض، والاشتباكات بين اللصوص المسلحين والشرطة، أو بتنفيذ الهجمات على المدنيين الأبرياء من قبل الجماعات المسلحة. وتحت كل الأحوال، فإن وزير الأمن العام يتصدى للمتهمين بارتكاب هذه الجرائم على نحو صارم، حين يكون مرتكبوها من ضباط إنفاذ القانون. ويقدم التقرير المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بشأن الحالة الأمنية في بوروندي التفاصيل الكاملة المتعلقة بتلك الحالة، ويذكر في صفحة ٢٤

أنه تم اعتقال ٢٢٣ من ضباط الشرطة لتورطهم في أعمال العنف المسلح. وستتيح بعثة بوروندي في نيويورك ذلك التقرير لجميع الوفود هنا في نيويورك.

وعلاوة على ذلك نظمت الحكومة، بناء على نتائج بناء السلام، دورة جامعة لمناقشة المشاكل والخروج بأفكار جديدة للإصلاح الطويل الأمد لجهازي الدفاع والأمن. ووضعت خطة من ثماني سنوات لقوات الدفاع الوطني وخطة من عشر سنوات للشرطة الوطنية رغبة منها في تحويل هذين الجهازين إلى حاميين للسلام وسيادة القانون والسلامة الإقليمية، وكذلك إلى قوة محركة للتنمية.

وفيما يتصل بالعدالة وسيادة القانون، ليست الحكومة الطرف الوحيد المسؤول عن بطء خطى الهيئات القضائية. فنحن نرى اليوم طلبات متكررة من شركاء النظام العدلي بعقد مزيد من جلسات الاستماع حتى يتمكنوا من جلب جميع شهودهم أو بناء قضاياهم. وينبغي للمرء أن يعترف بأنه، بسبب فشل بعض الشركاء في الوفاء بالتزاماتهم المالية، لم تتوفر لدى الحكومة الموارد التي تلزمها لتختتم بطريقة ملائمة بعضا من القضايا، وبخاصة عندما تتوالى أحداث محزنة بسرعة شديدة، مثلما حصل في قضية روكوكو أو قضية كتومبو. وينبغي ألا تغيب عن بالنا حقيقة أن بوروندي بلد يمر بمرحلة ما بعد الصراع. وتود الحكومة، مرة أخرى، أن تطمئن شركاءها على أن القضايا التي ما زالت معروضة على المحاكم ستكمل حسب الأصول.

وفيما يتعلق بحرية التعبير والتجمع، تمتثل حكومة بوروندي لهذه المبادئ. لكن ذلك لا يمنعها من العمل على التيقن من امتثال الاتحادات الخاصة أو الصحافة للقوانين، لا سيما عندما تحض الصحافة على العنف أو العصيان المدني، أو تلجأ إلى تزييف الحقائق الفعلي. ومرة أخرى، يؤكد التقرير الصادر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر عن الأمن في بوروندي، في الصفحات من ٢٧ إلى ٢٩، أن بعضا من منظمات المجتمع المدني وهيئات صحافية معينة قد حادت عن هذه المبادئ.

ويشير التقرير إلى الافتقار إلى الحوار بين الحكومة والمعارضة خارج البرلمان. وبشأن هذا الموضوع ينبغي للمجلس أن يقر بأن الافتقار إلى الحوار لا تتحمل الحكومة المسؤولية عنه. فقد توجه فخامة رئيس الجمهورية بالتماس إلى المعارضة في الخارج حتى تعود إلى البلد وتشارك في الحوار، ووجه النائب الأول لرئيس الجمهورية دعوة إلى المعارضة للانضمام إلى الحوار. وفي كلتا الحالتين رفض الشركاء تلك النداءات بصورة قاطعة، ودعوا، بدلا من ذلك، إلى مفاوضات مماثلة للمفاوضات التي أجريت في أروشا – كما لو أن بوروندي ليس فيها سلطة شرعية. ومما يؤسف له رؤية زعماء معينين للمعارضة يبررون اللجوء إلى العنف الذي تحض عليه بيانات صادرة عن جهات مجهولة.

وستواصل الحكومة مد يد الحوار السياسي، ولكنها لن تتوقف عن خطواتها الرامية إلى تنفيذ ”رؤية ٢٠٢٥“. فمن خلال هذه الرؤية تريد الحكومة أن تجعل من بوروندي بلدا يسوده القانون ويعمه التماسك الاجتماعي، بلدا مزدهرا اقتصاديا، ومتحكما في نموه السكاني. إنها تريد أن تكفل تخطيطا فعالا لاستخدام الأرض وتوسع المدن، وتريد أمة مندمجة تماما في جماعة شرق أفريقيا.

وتعمل بوروندي، ضمن هذا الإطار، على إكمال صياغة النسخة الثانية من إطار العمل الاستراتيجي للنمو ومحاربة الفقر، الذي يرتكز على أربعة أركان استراتيجية: تعزيز سيادة القانون وتوطيد الحكم الصالح والترويج للمساواة بين الجنسين؛ وتحقيق التحول في اقتصاد بوروندي لكفالة النمو الدائب وخلق فرص العمل؛ وتحسين إمكانيات الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية ورفع مستواها

وترسيخ أسس شبكة الأمان الاجتماعي؛ وإدارة الأرض والبيئة بطريقة متوائمة مع التنمية المستدامة.

وبدلا من انتظار تنفيذ الإطار الاستراتيجي الثاني عمدت الحكومة فعلا إلى إصلاح قوانين استخدام الأرض وعززت أعمال اللجنة الوطنية المعنية باستخدام الأرض والممتلكات الأخرى للفصل في المنازعات الحالية على الأراضي. وقد أصدرت ”سياسة إدارة القرى“ بقصد تحرير أراض صالحة للزراعة في بعض الأماكن، وبدأت بتنفيذ عمليات لإعادة الاندماج المستدام للسكان المتضررين بالصراع.

وقد أعلن فخامة رئيس جمهورية بوروندي بدء حملة للتحكم في النمو السكاني لأن الحكومة تدرك القيود التي يفرضها نمو السكان على التنمية. وتعمل الحكومة على مراجعة واستكمال سياستها الوطنية للمساواة بين الجنسين، لكفالة أن تؤدي المساواة بين الجنسين إلى تعزيز التنمية.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر هذا، ستحتضن بوجمبورا المحفل الوطني للأمن الغذائي.

وترجو حكومة جمهورية بوروندي من الأمم المتحدة وجميع البلدان الصديقة أن تدعم تنفيذ هذه البرامج من أجل التعافي، سواء البرامج التي بدأ تنفيذها أو البرامج التي ستحدد على أساس الإطار الاستراتيجي الثاني، لتوطيد المكاسب المحددة في تقرير الأمين العام، حتى تتمكن بوروندي من التصدي للتحديات التي لا تزال تواجهها. وليعش التعاون الدولي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد نهايد على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمة المتكلمين. والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا البند.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.